

١١ - توجه مرة أخرى نظر المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي فتحه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٧/٣٥ ، بغية تسهيل دفع المساهمات لصالح جمهورية افريقيا الوسطى :

١٢ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتنظيم برنامج خاص للمساعدة الطارئة في مجال الأغذية والصحة ، ولاسيما الأدوية والأموال ومعدات المستشفيات وأجهزة توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للمستشفيات الميدانية ومضخات الماء والمنتجات الغذائية ، لمساعدة السكان المعرضين للخطر :

(ب) أن يواصل أيضاً جهوده لتعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى جمهورية افريقيا الوسطى :

(ج) أن يكفل اتخاذ ما يلزم من ترتيبات مالية وترتيبات متصلة بالميزانية لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى وتعبئة تلك المساعدة :

(د) أن يبقي الحالة في جمهورية افريقيا الوسطى قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ ، بحالة البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لجمهورية افريقيا الوسطى :

(هـ) أن يقدم تقريراً عن تطور الحالة الاقتصادية لجمهورية افريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٨١/٣٩ - المساعدة في تعمير غينيا الاستوائية وإنعاشها وتنميتها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٠٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون

٥ - تكرر نداءها إلى جميع الدول لكي تسهم بسخاء ، عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، في تعمير جمهورية افريقيا الوسطى وإنعاشها وتنميتها :

٦ - تحث جميع الدول والمنظمات والمؤسسات المالية على المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين ، المقرر عقده في عام ١٩٨٥ ، وعلى المساهمة في تمويل المشاريع التي ستعرض فيه :

٧ - ترجو من البرامج والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل برامجها لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ، وأن تتعاون مع الأمين العام تعاوناً وثيقاً في جهوده لتنظيم برنامج دولي فعال للمساعدة وأن تقدم إليه تقارير دورية عن التدابير التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة ذلك البلد :

٨ - تدعو المنظمات الإقليمية والأفريقية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تنظر بصورة عاجلة في وضع برنامج لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى أو العمل على توسيع هذا البرنامج ، في حالة وجوده فعلاً ، وتعزيزه بشكل ملموس بغية تنفيذه في أقرب وقت ممكن :

٩ - تحث جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أن تقدم كل المساعدة الممكنة لحكومة جمهورية افريقيا الوسطى لمعاونتها في مواجهة الاحتياجات الإنسانية الملحة للسكان وأن توفر لها ، حسب الاقتضاء ، الأغذية والأدوية والمعدات الأساسية للمدارس والمستشفيات ، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الطارئة للسكان في المناطق المنكوبة بالجفاف في البلد :

١٠ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن توجه اهتمام هيئات إدارتها إلى الاحتياجات الخاصة لجمهورية افريقيا الوسطى للنظر فيها وأن تقدم إلى الأمين العام ، بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، تقريراً عن القرارات التي تتخذها تلك الهيئات :

٣ - تعرب عن شكرها للأمين العام لما بذله من جهود في سبيل تنظيم وتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لمساعدة غينيا الاستوائية ؛

٤ - تكرر مناشدتها لجميع الدول الأعضاء بأن تستمر في التبرع بسخاء عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف إلى المؤتمر الدولي للمانحين من أجل إعادة التنشيط الاقتصادي لغينيا الاستوائية وتنميتها ، لتلبية جميع الاحتياجات الميَّنة في برنامج الثلاث سنوات للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ الذي قدم في عام ١٩٨٢ ؛

٥ - تلاحظ إدماج غينيا الاستوائية في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى وفي مصرف دول افريقيا الوسطى ؛

٦ - تعرب عن شكرها للدول والمنظمات الدولية والإقليمية والأقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية التي قدمت المساعدة إلى غينيا الاستوائية ؛

٧ - تحث بشدة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، وكذلك المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية ، والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإئتماني ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، على وضع برامجها لتقديم المساعدة لغينيا الاستوائية ومواصلتها وتوسيع نطاقها ، ولا سيما في قطاعي الإدارة العامة والمالية العامة اللذين يحتاجان إلى تغيير عام نتيجة لانضمام غينيا الاستوائية إلى الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى وإلى مصرف دول افريقيا الوسطى ؛

٨ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يضاعف جهوده من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى غينيا الاستوائية ؛

(ب) أن يقيس الحالة في غينيا الاستوائية قيد الاستعراض المستمر وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء وبالوكالات المتخصصة بالمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وبالمؤسسات المالية الدولية المختصة ، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ ، على حالة تقديم المساعدة إلى غينيا الاستوائية ؛

(ج) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً عن الحالة الاقتصادية في غينيا الاستوائية والتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

٩ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يورد في تقريره ، بالتعاون الوثيق مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإئتماني ، معلومات

الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٣٣/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٢٤/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي ناشدت فيه جميع الدول الأعضاء أن تستجيب بسخاء ، عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتعمير والتنمية لغينيا الاستوائية كما عرضت على المؤتمر الدولي للمانحين من أجل إعادة التنشيط الاقتصادي لغينيا الاستوائية وتنميتها ، وطلبت إلى المنظمات الإقليمية والأقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، فضلاً عن المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية ، أن تولي اعتباراً عاجلاً لإنشاء برنامج مساعدة لغينيا الاستوائية ، أو توسيع نطاق هذا البرنامج في حالة وجوده بالفعل ، وفقاً للبرنامج الذي وضعه المؤتمر الدولي للمانحين ،

وإذ تشير كذلك إلى أن غينيا الاستوائية هي من أقل البلدان نمواً ،

وقد نظرت في التقرير الموجز للأمين العام (٧٨) ، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٣٨ ،

وإذ تلاحظ بقلق استمرار ما تواجهه غينيا الاستوائية من صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة ، واستمرار معاناتها من خطورة الحالة فيما يتعلق بالأغذية التي ازدادت تفاقماً بسبب عدم وجود مشاريع كبيرة لإنتاج المحاصيل الغذائية ،

وإذ تسلم مرة أخرى بالدور الرئيسي الذي تؤديه كل من المساعدات الدولية القصيرة الأجل والطويلة الأجل في دعم جهود حكومة غينيا الاستوائية في الاضطلاع بالمهمة الشاقة لتعمير البلد وإنعاشه وتنميته ،

وإذ تضع في اعتبارها البيان الذي أدلى به وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ (٧٩) بشأن التقدم المحرز في مجال التعاون الإقليمي ،

وإذ تعترف بالجهود المبذولة من جانب حكومة وشعب غينيا الاستوائية في إطار عملية إنعاش الاقتصاد الداخلي والتنمية الاجتماعية للبلد ،

١ - تعيد تأكيد قرارها ٢٢٤/٣٨ والقرارات الأخرى ذات الصلة وتحث على تنفيذها ؛

٢ - تحيط علماً بالتقرير الموجز للأمين العام ؛

(٧٨) A/39/392 ، الفرع السادس .

(٧٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٣١ ، الفقرات من ١ إلى ٣٤ .

عاجلة لاحتياجات ليبيريا كما ترد في خطة التنمية لهذا البلد ،
أخذة في اعتبارها حالته الاقتصادية الحرجة الراهنة ؛

٤ - تحييط علماً بالتدابير التي تقوم بها حكومة ليبيريا
لتعزيز اقتصاد البلاد من خلال إصلاحات السياسة
المؤسسية والاقتصادية ؛

٥ - تكرر مرة أخرى نداءها إلى جميع الدول
والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتقديم
المساعدة الكبيرة والمناسبة من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة
الأطراف ، ولاسيما إذا كانت منحاً على شكل معونة أو قروضاً
بشروط تساهلية ، بغية تمكين ليبيريا من التنفيذ الكامل لبرنامج
المساعدة الاقتصادية الموصى به ؛

٦ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد الضرورية لتنظيم
برنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى ليبيريا ؛

(ب) أن يبقى الحالة فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى
ليبيريا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق مع
الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها
من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية ،
وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية
الثانية لعام ١٩٨٥ ، بحالة البرنامج الخاص لتقديم المساعدة
الاقتصادية إلى ليبيريا ؛

(ج) أن يتخذ الترتيبات اللازمة لاستعراض الحالة
الاقتصادية في ليبيريا وحالة البرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى
ليبيريا وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في
دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٨٣/٣٩ - تقديم المساعدة إلى ليسوتو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٠٢ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي أعرب فيه المجلس ، في جملة
أمر ، عن القلق إزاء الحالة الخطيرة الناشئة عن إغلاق جنوب
افريقيا بعض مراكز الحدود بين جنوب افريقيا وليسوتو بهدف إرغام
ليسوتو على الاعتراف ببيانتوستان الترانسكي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٥٣٥ (١٩٨٣)
المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، الذي أيد فيه المجلس تقرير

عن استجابة المجتمع الدولي لبرنامج الثلاث سنوات للفترة
١٩٨٢ - ١٩٨٤ من أجل إعادة التنشيط الاقتصادي لجنوب
الاستوائية وتميبتها الذي عرض في المؤتمر الدولي للمانحين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٨٢/٣٩ - تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى ليبيريا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٨١ و ١٤٩/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، اللذين ناشدت فيهما جميع الدول
الأعضاء ، والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة
الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية أن تقدم جميع
المساعدات الممكنة لتعمير ليبيريا وإنعاشها وتميبتها ،

وإذ تشير أيضاً إلى التقرير الموجز للأمين العام (٨٠) ،

وإذ تلاحظ من التقرير أن ليبيريا ، على الرغم من مختلف
العوامل المعاكسة ، لاتزال تحقق بعض التقدم في جهودها الإنمائية
نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة ،

وقد لاحظت الجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا لتعبئة الدعم
الدولي لخطة التنمية في البلد عن طريق تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة
للمانحين ، عقد في برن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ بمساعدة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن ليبيريا لاتزال تعاني من
صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة تنسم بوجود مشاكل حادة في
ميزان المدفوعات وثقل عبء الدين الخارجي وتدهور عائدات
التصدير ، مما أدى إلى نقص الموارد اللازمة لتنفيذ برامجها المخططة
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للتدابير التي
اتخذها لتنظيم وتعبئة الدعم للبرنامج الدولي لتقديم المساعدة
الاقتصادية إلى ليبيريا ؛

٢ - تلاحظ مع الارتياح ما أعرب عنه المشتركون في
مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين من اهتمام بخطة التنمية في ليبيريا ؛

٣ - تناشد جميع الدول والمؤسسات المالية الدولية
ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستجيب بسخاء وبصفة